من الصحافة الإيرانية

خاص

«شانغهاي» تدين العدوان الأميركي، وتجدد تعهدها بدعم سيادة إيران

إيران

اعتبر المدير العام لشؤون منظمة شانغهاي بوزارة الخارجية الإيرانية «مهردادكياني» أن اجتماع وزراء خارجية دول منظمة شانغهاي للتعاون في قرغيزستان شَكّل محطة استراتيجية لإعلان التضامن الكامل مع طهران وإدانة العدوان الأميركي - الصهيوني الأخير، مشيراً إلى أن المنظمة أثبتت التزامها بمبدأ «الأمن الجماعي الذي لا يتجزأ»، ورفضها الصارم لانتهاك السيادة الوطنية أو استخدام العقوبات الاقتصادية الأحادية كأداة للضغط السياسي.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «إيران»، يوم السبت ٢٥ تموز/يوليو، أن الحراك السياسي المكثف الذي قاده وزير الخارجية الإيراني «عباس عراقجي» في أروقة الاجتماع مع نظرائه من الصين وروسيا وباكستان ودول آسيا الوسطى عَبَّر عن تضامن إقليمي واسع، لافتاً إلى أن دول المنظمة -التي تضمّ نحو نصف سكّان العالم وأضخم الموارد النفطية والمعدنية- تتجه بثبات نحو بناء آليات اقتصادية وتجارية مستقلة بعيداً عن الهيمنة الغربية وسلاح الدولار.

وأوضح كياني أن التوافق السياسي لشانغهاي تجسّد في البيان الختامي والتوقيع على ٢٥ سنداً استراتيجياً في مجالات الأمن والتجارة بالعملات الوطنية وتطوير الممرات البديلة، ونوه بأن محاولات واشنطن لخلق توترات مصنعة في المنطقة أدت إلى نتيجة عكسية عبر تعزيز التنسيق بين قوى الشرق، وإبراز حق إيران المشروع في الدفاع عن تماميتها الترابية.

واختتم الكاتب بالتشديد على أن الاستقرار المستدام لا يمكن تحقيقه عبر الضغوط والمغامرات العسكرية الغربية، مؤكداً أن منظمة شانغهاي باتت تشكل الركيزة الأساسية لصياغة نظام عالمي متعدد الأقطاب يُنهي عهد الأحادية، ويضمن الأمن والتنمية للجميع.

حين تصبح القوّة قانوناً، إيران في مواجهة المشروع الأميركي

شرق روزنامه

رأى الكاتب الإيراني «مهرداد أحمدي شيخاني» أن النظام الدولي لا تحكمه القوانين أو المؤسسات الدولية، بل موازين القوة، معتبرًا أن ما يعلنه الرئيس الأميركي بشأن استحواذ الولايات المتحدة على ثروات الآخرين يعكس جوهر السياسة الأميركية القائمة على الهيمنة، والتي امتدت منذ تأسيس الولايات المتحدة وحتى اليوم، وترى أن الشعوب ومواردها تدخل ضمن دائرة المصالح الأميركية.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «شرق»، يوم السبت ٢٥ تموز/يوليو، أن تعامل المؤسسات الدولية مع النزاعات الأخيرة يكشف ازدواجية واضحة في المعايير، مشيرًا إلى أن الحرب الروسية - الأوكرانية قوبلت بإدانات وعقوبات واسعة، بينما لم تواجه الولايات المتحدة أي إجراءات مماثلة عقب عدوانها على إيران، وهو ما يعكس بحسب رأيه خضوع القانون الدولي لموازين القوة والنفوذ.

وتابع: أن إعادة انتخاب دونالد ترامب لولاية ثانية لا تمثل مجرد نتيجة لسماته الشخصية، بل تعبر عن خيار استراتيجي داخل الولايات المتحدة للاستمرار في نهج الهيمنة، مستشهدًا بتصريحات سابقة لنائب الرئيس الأميركي الأسبق ديك تشيني، التي ربط فيها السيطرة على إيران بإحكام السيطرة على النظام الدولي، معتبرًا أن هذا النهج يفسر السياسات الأميركية تجاه طهران.

ولفت أحمدي شيخاني إلى أن التجارب السابقة للحروب الأميركية تشير إلى أن واشنطن لا تتراجع عن الصراعات إلا عندما ترتفع كلفة الحرب داخليًا، مرجحًا استمرار الضغوط والتصعيد ضد إيران في ظل استمرار الدعم السياسي والمالي للحرب.

وأوضح أن إيران تمتلك أدوات ردع يمكنها التأثير في حسابات الولايات المتحدة، من بينها دفع حلفاء واشنطن الإقليميين إلى معارضة استمرار الحرب، واستخدام أوراق الضغط المرتبطة بالممرات البحرية وأسواق الطاقة بما يرفع الكلفة الاقتصادية والسياسية على خصومها.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن الوقائع، من العراق إلى فنزويلا وصولًا إلى إيران، تثبت أن ما يحكم العلاقات الدولية ليس القانون، بل القوة، وأن المؤسسات الدولية أثبتت عجزها عن تطبيق معايير موحدة في مواجهة الاعتداءات الدولية.

ترامب يسرق مليارات النفط الفنزويلي، ويؤكد عقلية القرصنة الأميركية

وطن امروز

رأى الكاتب الإيراني «مهدي حسني» أن مرور سبعة أشهر على عملية القرصنة الأميركية واختطاف الرئيس الشرعي لفنزويلا يكشف بوضوح عن النهج الاستعماري للرئيس الأميركي، والذي أعلن صراحة رغبته في الاستيلاء على نفط فنزويلا، وهو ما أكدته تقارير صحفية غربية كشفت سرقة واشنطن لمليارات الدولارات من عائدات النفط الفنزويلي.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «وطن امروز»، يوم السبت ٢٥ تموز/يوليو، أن البيانات الصادرة عن مؤسسات بحثية ومنابر إعلامية دولية تشير إلى كسب الإدارة الأميركية أكثر من ١٣ مليار دولار من مبيعات النفط الفنزويلي، مع الامتناع التام عن تقديم أي إيضاحات حول سرقتهم لهذه الأموال أو إعادتها إلى أصحابها الحقيقيين.

وأوضح حسني أن مزاعم واشنطن بشأن تخفيف العقوبات وتحسين الاقتصاد الفنزويلي ليست سوى أوهام تبددت أمام الواقع، إذ لم يصل إلى كاراكاس سوى فتات لا يتعدى بضع مئات الملايين من الدولارات، مما أدى إلى تعميق الأزمة الاقتصادية وتفنيد الرهانات الساذجة على النوايا الأميركية. ولفت إلى أن المسؤولين الأميركيين لا يجدون حرجاً في الاعتراف باستخدام هذه الأموال المنهوبة كأداة للضغط والابتزاز السياسي على السلطات الحالية في كاراكاس، مشيراً إلى الوقاحة الأميركية في فرض وصاية مالية كاملة واشتراط الحصول على إذن واشنطن للتصرف في الثروات الوطنية الفنزويلية.

واختتم الكاتب بالترديد على أن هذه السرقة الموصوفة تتزامن مع ظروف إنسانية وقاسية تمر بها فنزويلا جراء الكوارث الطبيعية الأخيرة، مما يثبت مجدداً أن السلوك الأميركي قائم على سلب الثروات وإخضاع الشعوب دون أي مراعاة للقوانين أو الأخلاق الدولية.

من إنكسار الهالة إلى تآكل الشرعية..

ترامب يتراجع في استطلاعات «فوكس نيوز» على جبهتي إيران والاقتصاد

الوفاق

د. بهمن أكبري

لا تقتصر أزمة الرئيس الأمريكي على معارضة الحزب الديمقراطي أو خصومه السياسيين فحسب، بل تحولت إلى نزيف حاد في "شرعيته الأدائية" على الصعيدين الخارجي والداخلي. والأخطر من ذلك، أن ناقوس هذا الخطر لم يُقرع من قبل وسائل الإعلام المعارضة، بل من داخل الحصن المحافظ نفسه؛ إذ قامت شبكة "فوكس نيوز" -أقرب الوسائل الإعلامية إليه والناطقة بلسان تياره السياسي- بنشر نتائج استطلاع رأي مشترك أجرته صحيفة "واشنطن بوست" ومعهد "إيبسوس"، لتكشف بذلك عن تراجع غير مسبوق في قاعدة التأييد الشعبي لدونالد ترامب.

تحمل هذه الخطوة دلالةً سياسية وإعلامية بالغة العمق؛ فحين تتحول وسيلة إعلام طالما عُدّت الحاضنة الأبرز لترامب إلى ناقلٍ لأرقام سلبية، فإن ذلك يعني أن الشروخ لم تعد مقتصرة على المعارضة التقليدية، بل بدأت بالتسلل إلى البيئة الإعلامية والإجتماعية التي شكّلت ركيزة دعمه في السنوات الأخيرة. ومن منظور نظريات الاتصال السياسي، يُعدّ هذا التحول مؤشراً مبكراً على اتساع فجوة الثقة حتى داخل القاعدة المؤيدة نفسها.

ووفقاً لبيانات الاستطلاع، فإن ٦٩ ٪ من الأمريكيين غير راضين عن سياسة ترامب تجاه إيران، مقابل تأييد لا يتجاوز ٢٩ ٪. وتشير هذه الأرقام إلى قناعة متزايدة لدى قطاع عريض من الرأي العام الأمريكي بأن سياسة التصعيد والضغط العسكري تجاه طهران تفتقر إلى رؤية استراتيجية واضحة أو نتائج ملموسة. إن السؤال الذي يطرحه المواطن الأمريكي اليوم هو: "أي مكاسب ستعود على الأمن القومي، أو استقرار المنطقة، أو حتى على حياته اليومية من هذه التوترات والعمليات العسكرية؟". وعندما يغيب الجواب المقنع، تتحول صورة "الحزم والاقتدار" إلى انطباع عن سياسات مكلفة وباهظة الثمن تفتقر إلى الجدوى.

الأمر لم يتوقف عند السياسة الخارجية، بل امتدّ ليطال الاقتصاد الذي طالما اعتُبر الورقة الرابحة والرأس مال السياسي الأهم للإدارة الأمريكية. فقد كشف الاستطلاع أن ٦٥ ٪ من الأمريكيين غير راضين عن الأداء الاقتصادي، في مقابل ٣٣ ٪ فقط يبدون رضاهم. وتأتي هذه الأرقام في وقت تتزايد فيه تكاليف المعيشة، وتستمر الضغوط التضخمية، وتتقلب الأسواق المالية. واللافت أن الأزمتين ليستا منفصلتين، بل تتداخلان تأثيراً وتأثراً؛ إذ إن أي تصعيد عسكري أو أمني في غرب آسيا ينعكس فوراً على أسواق الطاقة، وأسعار الوقود، واستقرار الأسواق في الولايات المتحدة.

لذلك، فإن رفض الرأي العام للسياسة تجاه إيران لا يُفهم بوصفه موقفاً من ملف خارجي فقط، بل هو اعتراض واضح على انعكاساته المعيشية والاقتصادية المباشرة على المواطن الأمريكي.

ويعزز من خطورة المشهد، تسجيل ترامب لصافي تأييد سلبي بلغ ٢٢ نقطة مئوية خلال هذه المرحلة من ولايته الثانية، وهو ما يُصنفه ضمن أدنى المعدلات التي سُجلت لرئيس أمريكي في القرن الحادي والعشرين خلال الفترة الزمنية نفسها.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التراجع لا ينبع فقط من معارضة الديمقراطيين، بل يعكس أيضاً تآكلاً ملحوظاً في دعم الناخبين المستقلين، وحتى في صفوف بعض الجمهوريين المعتدلين؛ وهو ما يُشكل إنذاراً سياسياً بالغ الأهمية.

في أدبيات العلوم السياسية، يُعدّ فقدان التأييد الشعبي في ملفي السياسة الخارجية والاقتصاد معاً، من أبرز مؤشرات "أزمة الشرعية الأدائية"، وهي من أكثر الأزمات تعقيداً بالنسبة لأي إدارة تسعى للاستمرار في الحكم.

ومن زاوية الاتصال السياسي أيضاً، فإن نقل هذه النتائج عبر "فوكس نيوز" يحمل دلالة تتجاوز الأرقام المجردة؛ إذ يُشير إلى تحول تدريجي في المزاج النخبوي والإعلامي، وهو تحول يسبق عادة المتغيرات السياسية الكبرى.

خلاصة القول: إن المؤشرات المتاحة اليوم تكشف عن اتساع حاد في فجوة الثقة التي يواجهها ترامب في الداخل والخارج معاً؛ فجوة لا تقتصر على تراجع الأرقام، بل تمتدّ لتضع فاعلية استراتيجية "المواجهة والتصعيد" تحت المجهر، وتُحدث شرخاً في جدار القاعدة الشعبية التي أوصلته إلى البيت الأبيض.

وإذا استمرت هذه الاتجاهات، فإن التحدي الأكبر للإدارة الأمريكية لن يكون خصومها السياسيين، بل الرأي العام الأمريكي ذاته، الذي يظل في الأنظمة الديمقراطية الحاكم الأوحد للشرعية واستمرار الحكم.

بعبارة موجزة: "فوكس نيوز"، بهذا الاستطلاع، لم تكتفِ بنقل خبر، بل دقّت ناقوس الخطر بقوة من داخل غرفة القيادة نفسها.

تكشف المؤشرات المتاحة عن اتساع حاد في فجوة الثقة التي يواجهها ترامب في الداخل والخارج معاً، فجوة لا تقتصر على تراجع الأرقام، بل تمتدّ لتضع فاعلية استراتيجية «المواجهة والتصعيد» تحت المجهر، وتُحدث شرخاً في جدار القاعدة الشعبية التي أوصلته إلى البيت الأبيض

تعليق التزامات إيران في تفاهم إسلام آباد، ردّ مشروع على الإخلال الجوهري الأمريكي

الوفاق/ في وقت أقدمت فيه الولايات المتحدة على استئناف إجراءاتها العسكرية وفرض قيود جديدة، بما يشكّل انتهاكاً لالتزاماتها الأساسية في تفاهم اسلام آباد، اختارت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، استناداً إلى مبادئ القانون الدولي، تعليق تنفيذ التزاماتها باعتباره رداً مشروعاً ومتناسباً على هذا الإخلال.

وأفادت وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء «إرنا»، في تقرير لها، أنه بعد أن أخلّت الولايات المتحدة بالتزاماتها الواردة في تفاهم إسلام آباد الخاص بإنهاء الحرب، واستأنفت عدوانها العسكري ضدّ إيران، وصف المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية «إسماعيل بقائي» هذه الخطوة بأنها «تشويه» لتفاهم إنهاء الحرب، فيما اعتبر نائب وزير الخارجية للشؤون القانونية والدولية «كاظم غريب آبادي» أنها «نسفت» التفاهم بالكامل.

وخلال الأيام الماضية، كان السؤال الأكثر تكراراً على المتحدث باسم الخارجية: هل ما زال تفاهم إسلام آباد قائماً؟ وفي مؤتمره الصحفي يوم الإثنين (٢٠ يوليو/ تموز ٢٠٢٦)، ورداً على سؤال حول ما إذا كانت إيران قد علّقت تنفيذ التفاهم، قال بقائي: إن منطق طهران كان واضحاً منذ البداية، وهو «التزام مقابل التزام». وأضاف: أن إيران التزمت بتعهداتها طالما التزم الطرف الآخر، ولم تكن يوماً البادئة بنقض العهود؛ لكن عندما بدأ الطرف المقابل في خرق التزاماته تباعاً، أعلنت طهران أنها لن تستمر في تنفيذ تعهداتها، مؤكداً أن أي تفاهم أو اتفاق لا يحتفظ بقيمته إلا مادام طرفاه ملتزمين بتنفيذه، وإلا فلن يكون سوى ورقة بلامضمون.

ما هو مبدأ «التزام مقابل التزام»؟

في القانون الدولي تُعدّ الاتفاقيات طريقاً ذا اتجاهين؛ فلا توجد دولة تقبل طوعاً بتقييد سيادتها أو مصالحها دون الحصول على مقابل سياسي أو أمني. ولذلك تقوم الاتفاقيات الثنائية على مبدأ المعاملة بالمثل (Reciprocity)، حيث يمنح كل طرف امتيازات مقابل امتيازات يحصل عليها. وأكد بقائي أنه «لا يمكن مطالبة أي دولة، بل ولا أي إنسان، بالالتزام من جانب واحد"، مضيفاً: أن «قيمة أي تفاهم أو اتفاق بالنسبة لإيران ترتبط بمدى حفاظه على مصالحها وأمنها القومي». ويعني هذا المبدأ أن توقف أحد الطرفين عن تنفيذ التزاماته يسقط عملياً توقع استمرار الطرف الآخر في تنفيذ التزاماته. وهذا المبدأ حاضر حتى في أبسط المعاملات اليومية؛ فالبائع يسلّم السلعة مقابل الثمن، وإذا امتنع أحد الطرفين عن تنفيذ التزامه وقع إخلال جوهري بالعقد.

متى يُعدّ الإخلال جوهرياً؟

يُقصد بالإخلال الجوهري (Material Breach) أن يقوم أحد أطراف الاتفاق بانتهاك الالتزامات الأساسية التي يقوم عليها الاتفاق. وفي هذه الحالة يمنح القانون الدولي للطرف الآخر الحق في تعليق تنفيذ التزاماته أو الانسحاب من الاتفاق بالكامل.

وخلال الأسبوعين الماضيين، اتخذت الولايات المتحدة سلسلة إجراءات اعتبرتها طهران انتهاكاً شاملاً لتفاهم إسلام آباد، شملت إلغاء الإعفاءات المتعلقة بعقوبات تصدير النفط الإيراني، واستئناف الحصار البحري، واستئناف العدوان العسكري، والسعي للتدخل في إدارة مضيق هرمز. ورداً على ذلك، قررت إيران تعليق تنفيذ التزاماتها.

واشنطن أفرغت تفاهم إسلام آباد من مضمونه

وأكد كاظم غريب آبادي أن «الولايات المتحدة انتهكت جميع التزاماتها المنصوص عليها في التفاهم»، موضحاً أنه «حتى لو امتنعت واشنطن عن تنفيذ التزام أساسي واحد فقط، لكان ذلك كافياً لإسقاط الاتفاق، لأن جوهر تفاهم إسلام آباد يقوم على الوقف الفوري والدائم للحرب، وإنهاء العمليات العسكرية ضدّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ووقف المواجهات في الجبهات الأخرى، ومنها لبنان». وأضاف: أن «عدم التزام الولايات المتحدة بهذا الركن الأساسي يعني عملياً انهيار الأساس القانوني والتنفيذي للتفاهم».

ماذا يقول القانون الدولي؟

تنص المادة ٢٦ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ على أن المعاهدات يجب أن تُنفّذ بحسن نية. وعندما يتخلى أحد الأطراف عن هذا المبدأ، يحق للطرف الآخر اتخاذ إجراءات مقابلة.

أمّا المادة ٦٠، فتتناول مفهوم «الإخلال الجوهري»، الذي يمنح الطرف المتضرر حق تعليق تنفيذ التزاماته أو إنهائها. ورغم أن إيران والولايات المتحدة لم تعلنا رسمياً الانسحاب من تفاهم إسلام آباد، فإن الإجراءات الأمريكية الأخيرة تُعد، من وجهة نظر طهران، إخلالاً جوهرياً أفقد التفاهم مضمونه.

وبالتالي، فإن تعليق إيران لتنفيذ التزاماتها لا يُعد مخالفة قانونية، بل يدخل في إطار «الإجراء المضاد المشروع» (Lawful Countermeasure).

الإخلالات البسيطة تختلف عن الإخلال الجوهري

يشير التقرير إلى أن ليس كل انتهاك يُعدّ سبباً لإيقاف تنفيذ الاتفاقيات الدولية. فالأخطاء التنفيذية أو المخالفات المحدودة لا تُعتبر إخلالاً جوهرياً طالما بقي الهدف الأساسي للاتفاق قائماً.

ويضرب مثالاً على ذلك بعبور عدد محدود من الأشخاص بصورة غير قانونية للحدود، أو دخول سفينة إلى مياه دولة مجاورة عن طريق الخطأ، وهي حالات تُعدّ مخالفات جزئية يمكن معالجتها بإجراءات مقابلة أو عبر التحكيم؛ لكنها لا تُسقط الاتفاق نفسه.

أمّا الإخلال الجوهري، فهو الذي ينسف روح الاتفاق وأهدافه الأساسية، ويمنح الطرف المتضرر الحق في وقف تنفيذ جميع التزاماته.

وفي حالة تفاهم إسلام آباد، ترى طهران أن تتابع الإجراءات الأمريكية، من استئناف العدوان العسكري، وإلغاء إعفاءات صادرات النفط، وعدم الإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة، واستئناف الحصار البحري، إضافة إلى تجاهل الالتزامات المتعلقة بحق إيران في تحديد ترتيبات إدارة مضيق هرمز، يكشف عن رفض أمريكي جوهري لتنفيذ التفاهم، ولا سيما أن استئناف العمليات العسكرية يُعد انتهاكاً مباشراً لهدف الاتفاق ومقصده الأساسي.

لماذا اختارت إيران التعليق بدلاً من الانسحاب؟

يُفرّق القانون الدولي بين تعليق تنفيذ الالتزامات والانسحاب من الاتفاق. فالتعليق يعني أن الاتفاق مازال قائماً قانونياً؛ لكن تنفيذ بعض الالتزامات أو كلها متوقف مؤقتاً، بينما يعني الانسحاب خروج الدولة من الاتفاق نهائياً. وتؤكد طهران أنها لم تكن الطرف الذي بدأ الحرب، بل تعرضت لعدوان عسكري غير مشروع، ولذلك مازالت تعلن استعدادها لحل الأزمة عبر المسار الدبلوماسي.

وفي هذا السياق، أوضح غريب آبادي أن «إيران لم تغادر طاولة المفاوضات، وإنما الولايات المتحدة هي التي دمّرت تفاهم إسلام آباد من خلال أفعالها، وبالتالي فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ليست هي التي أوقفت مسار التفاوض». كما ترى طهران أن العدوان الأمريكي والعدوان الذي شنّه الكيان الصهيوني على إيران لابدّ أن ينتهيا في نهاية المطاف عبر اتفاق سياسي، ولذلك مازالت تعتبر تفاهم إسلام آباد إطاراً مناسباً لإنهاء الحرب، إذا عادت الولايات المتحدة إلى تنفيذ التزاماتها الواردة فيه.

وفي ضوء مبادئ القانون الدولي، وعلى رأسها مبدأ «التزام مقابل التزام» وأحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، تؤكد إيران أن ما أفقد تفاهم إسلام آباد فعاليته ليس قرارها بتعليق تنفيذ التزاماتها، بل الإخلال الأمريكي بالالتزامات الأساسية. ومن وجهة نظر طهران، لا يزال التفاهم قائماً من الناحية القانونية، غير أن تنفيذه المتبادل سيظل متعذراً ما لم تعد الولايات المتحدة إلى وقف عدوانها العسكري والالتزام الكامل ببنود الاتفاق، ولهذا اختارت إيران التعليق بدلاً من الانسحاب، حفاظاً على موقفها القانوني، وإبقاء الباب مفتوحاً أمام استئناف المسار الدبلوماسي وإحياء التفاهم إذا غيّرت واشنطن سلوكها.